المبحث الثالث
البعد التنموي للوقف

البعد التنموي للوقف بصورة عامة:

إن المتتبع لأثر الوقف في المجتمع الإسلامي عبر تاريخ الأمة المجيد يمكن تلخيصه بما يلي:

١- التحول الحضاري من مجتمع بسيط يعتمد على الرعي والزراعة ورحلات التجارة إلى مجتمع متحضر أسس الدول المتقدمة والمدن الواسعة والعلاقات الإقتصادية المتشعبة بعد دخول أمم وحضارات ضمن حضيرة الأمة الإسلامية، حيث إن حاجات الإنسان من مأوى ومأكل ومشرب وطلب عام، توجه إلى مؤسسات لها أعرافها وأنظمتها وإدارتها.

٢- تحويل عمل الخير من مبادرات فردية إلى مؤسسات مستديمة كالأوقاف.

٣- ضمان الرعاية الإجتماعية المادية من متطلبات الحياة المختلفة من مأوى وملبس وعلاج ومياه وملاجئ للعجزة والمعوقين واللقطاء ...الخ، ويتحقق ذلك عن طريق الأوقاف وغيرها.

٤- توفير ضمانات الحرية الفكرية في المدارس والمعاهد والجامعات في المشرق والمغرب الإسلامي بتوفير الموارد المالية الدائمة بعيدة عن سلطة الحكام، فكانت الأوقاف أساسا في فتح المدارس والمعاهد والجامعات.

٥- استقلالية المساجد والجوامع وضمان استمراريتها ودوام صيانتها وخدمتها رغم التقلبات الإقتصادية والسياسية التي يتعرض لها المجتمع وأن كثيرا من المساجد في معظم الدول الإسلامية تقوم على تبرعات المحسنين وتدار من قبل أفراد لا علاقة لهم بالدولة، وتوظف لها الأوقاف المختلفة.

٦- التزام الأوقاف بالأساليب الإدارية والتنظيمية المتطورة ومسك الدفاتر والسجلات وضبط القيود ومراقبة السلطات لأعمال الأوقاف عن طريق القضاة، وهذا أدى إلى الحفاظ على الأوقاف وضمن استمراريتها.

وقد استفادت الدول الغربية من تجارب الأوقاف الإسلامية فأصبحت أمريكا مثلا تلعب دورا رائدا

في هذا المجال ولا غرابة في ذلك إذ بلغت ممتلكات الأوقاف عام ١٩٨٩م أكثر من ١٣٧،٥ مليار دولار تديرها أكثر من ٣٢٠٠٠ مؤسسة خيرية. (برزنجي،١٩٩٣م، /١٣٣).

في الوقت الذي نرى في الدول الإسلامية اضمحلال الأملاك الوقفية والإعتداء عليها وإذابتها ضمن الملكيات الخاصة أو العامة بشكل أو بآخر، وكانت الأوقاف أعظم ما هو عليه الآن في أمريكا وغيرها حيث شملت مجالات متعددة.

مجالات الوقف:

كان الوقف قبل الإسلام محصورا في أماكن العبادة وفي حدود ضيقة ومما عرفه العرب قبل الإسلام الكعبة المشرفة التي بناها سيدنا ابراهيم عليه السلام لتكون مثابة للناس وأمنا ومكانا للعبادة.

وبعد ظهور الإسلام توسعت مجالات وأغراض الوقف حيث شملت جميع النواحي المادية والاجتماعية والثقافية والتي شملت كل ألوان البر بالإنسان حيا وميتا، وكذلك الحيوان، حيث لاقى الحيوان رعاية من قبل المسلمين، وشمل الوقف كثيرا من المجالات التي كان لها أثر عظيم في تنمية المجتمع مما أدى الى رقي الحضارة الإسلامية وسيادتها في عصورها الزاهرة، حيث كانت الأوقاف تمد كثيرا من المؤسسات الإجتماعية والعلمية بالموارد المالية التي تعينها على تحقيق رسالتها وكانت هذه المؤسسات على نوعين: نوعا تنشئه الدولة وتوقف عليه الأوقاف الواسعة ونوعا ينشئه الأفراد، وقد غطت هذه الأوقاف مجالات عديدة نذكر منها:

١- **المساجد:** فكان الناس يتسابقون على بنائها ابتغاء مرضات الله فهذا

الوليد بن عبد الملك يبني المسجد الأموي الذي أنفق على بنائه أموالا طائلة وسبقه والده ببناء مسجد قبة الصخرة والمسجد الأقصى.والمساجد كانت النواة الأولى للمدارس والمكتبات والجامعات.

٢- **المدارس:** وكانت المدارس متعددة الغايات منها مدارس لتحفيظ

القرآن الكريم وتفسيره، ومنها مدارس للحديث والفقه، ومنها مدارس للطب ومنها مدارس للأيتام. في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعيش في جهل مطبق وأمية متفشية.وكانت توقف للمدارس الأوقاف يصرف من ريعها رواتب للمدرسين وطلبة العلم، ومن تلك المدارس دار الحديث بدمشق والمدرسة النظامية ببغداد ... الخ.

إلى جانب هذه المدارس كانت المكتبات العامة التي كان فيها كل ما يحتاج إليه الناس من الحبر والأقلام والورق والمحابر. وقد أوقف المسلمون العديد من الأوقاف على المكتبات وجمعوا الكتب من أطراف الدنيا.

يقول عبد العزيز التويجري: " ظلت جامعات العالم الإسلامي الشهيرة، ومؤسسات التعليم ، ومراكز العلم والمعرفة، في جميع أنحاء الوطن العربي الإسلامي الكبير قائمة على ريع الأوقاف و لم تضعف هذه الروح في بلداننا إلا في العهود الأخيرة التي تزامنت مع نشوء الدول الحديثة، بحيث صلوت مقاليد التربية والتعليم الى الحكومات، بعد أن تراجع دور الوقف في حياة المسلمين ". (التويجري،١٤١٧ هـ، /٣٥)

٣- المستشفيات والمعاهد الطبية:

فقد عني الإسلام بالصحة والمحافظة على الأبدان ويشهد على ذلك أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص " إن لجسدك عليك حقا " (البخاري، د.ت، ٤٨/٣)

وكان أول مستشفى في الإسلام في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إذ ضرب خيمة للجرحى في غزوة الخندق وكان أول مستشفى ثابت في عهد الوليد ين عبد الملك ثم توالى إنشاء المستشفيات وكانت متنوعة منها للجيش ومنها للعامة، ومنها المتخصص وكانت هذه المستشفيات معاهد طبية، ومن هذه المستشفيات المستشفى العضدي ببغداد والمستشفى النوري بدمشق والمستشفى المنصوري بالقاهرة، ومستشفى مراكش.

٤- ولم تقتصر مجالات الأوقاف على المساجد والمدارس والمستشفيات فقد شملت:

- بناء الخانات والفنادق للمسافرين الفقراء المنقطعين وغيرهم.
- الزوايا والتكايا التي ينقطع فيها من شاء للعبادة.
- بيوت يسكنها من لا يجد ما يشتري به بيتا أو يستأجر دارا.
- السقايات في الطرقات العامة للناس جميعا.
- المطاعم التي يوزع فيها الطعام بشتى أصنافه.
- بيوت الحجاج في مكة يتزلونها حين يقدمون إلى البيت الحرام.

- حفر الآبار لسقي الماشية والمسافرين.
- أمكنة المرابطة على الثغور يجد فيها المجاهدون كل ما يحتاجونه من سلاح وذخيرة وطعام، ويتبع ذلك وقف الخيول والسلاح.
- أوقاف يعطى ريعها لمن يريد الجهاد وللجيش المحارب حين تعجز الدولة عن الإنفاق على أفراده.
- إصلاح الطرقات والقناطر والجسور.
- أوقاف المقابر وأكفان الموتى وتجهيزهم.
- مؤسسات للقطاء واليتامى والمقعدين والعجزة والعميان.
- تحسين أحوال المساجين.
- تزويج الشباب والفتيات العزاب ومساعدتهم على نفقات الزواج.
- إمداد الأمهات بالحليب والسكر لتغذية أطفالهن.
- ومن أطرف الأوقاف وقف الزبادي للأولاد الذين يكسرون الزبادي وهم في طريقهم إلى البيت وكذلك للخدم الذين يتلفون أشياء لأسيادهم.
- علاج الحيوانات المريضة ورعايتها حال هرمها. (السباعي، ١٤٠٥ هـ، / ١٢١/١٦١).

أليست هذه المجالات هي المجالات التي تسعى كل دولة لتأمينها للمواطنين من خلال خططها الاقتصادية التنموية، وهذا ما يظهر أثر الأوقاف في التنمية الاقتصادية.

آثار الأوقاف التنموية:

ويظهر ذلك من خلال:

أولا: أثر الأوقاف على زيادة الإستهلاك العام وزيادة الاستثمار والإنتاج:

إن معظم المستفيدين من الأوقاف هم من المحتاجين وقليل من ذوي الدخول المتوسطة وبخاصة هذه الأيام بعد أن عمدت كثير من الدول الإسلامية إلى إلغاء الوقف الذري ومن الدول مصر وسوريا، ومما يؤكد أن معظم المستفيدين من الوقف من الفقراء أن مجالات إنفاق الأوقاف المذكورة سابقا يستفيد منها أولئك الذين ينفقون كل ما يحصل لديهم على الإستهلاك مثل اللقطاء والأيتام والأرامل والمسجونين وطلبة العلم، أي ذوي الدخول المنخفضة.

وإذا قلنا إن زيادة ونقصان أو ثبات الاستهلاك الكلي يتوقف على المستوى العام للدخل الحقيقي للفرد ومستوى المعيشة، فهذا يعني أن الاستهلاك الكلي بصورة عامة سيزيد ولا سيما على المدى القصير، لأن المستفيدين من الأوقاف من ذوي الدخول المنخفضة.

إن إحياء الأوقاف الخيرية وفريضة الزكاة والتي تقوم بمهامها هذه الأيام الجمعيات الخيرية يجعل الميل الحدي للاستهلاك في الإقتصاد الإسلامي أعلى في أي اقتصاد آخر وبالتالي يرفع من القدرة الاستيعابية للاقتصاد، حيث إن زيادة الاستهلاك الناتجة عن إحياء الأوقاف الخيرية تؤثر بشكل مباشر على مجالات أخرى وفي قطاعات أخرى ومن ذلك زيادة الاستثمار وتحريك الاقتصاد بشكل عام، مما يؤدي إلى تنمية النشاط الإقتصادي مما ينتج عنه إيجاد فرص عمل جديدة وبالتالي رفع مستويات معيشتهم وبالتالي زيادة إستهلاكهم بصورة عامة.

وإذا افترضنا أن الإستثمار على مستوى الاقتصاد العام لن يتغير وأن صناعات السلع الاستهلاكية لديها فائض في الطاقات الإنتاجية، فإن زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية بفعل توزيع أرباح وريع الأوقاف سوف يزيد من التشغيل العام للطاقات المعطلة، يعني تشغيل زيادة من العمال في هذه الصناعات، وربما بتشغيل العمال الموجودين في هذه الصناعات ساعات إضافية، ومن ثم زيادة دخولهم وزيادة إستهلاكهم بصورة عامة.

ثانيا: أثر الأوقاف على العمل وزيادة التوظيف والقضاء على البطالة:

للأوقاف أثر كبير على زيادة فرص العمل والتقليل من البطالة والحد من مشكلاتها ولا سيما أن مجالات الأوقاف تشمل قطاعات العمل المختلفة فهناك الأوقاف على المدارس والمستشفيات، والسجون، وملاجيء العجزة واللقطاء، والجسور، والترع، والسلاح، والعمارات، والدور... الخ. كل هذه المجالات تحتاج لمزيد من العمال وزيادة الإستثمار في تلك القطاعات وهذه الزيادة في الطلب على الأيدي العاملة في تلك القطاعات تؤدي إلى المساهمة في القضاء على البطالة.

فإذا زاد التشغيل فإنه يؤدي إلى ظهور قوة شرائية جديدة أو زيادتها الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وإيجاد فرص عمل جديدة وهذا الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية فتروج الصناعات الإستهلاكية وتخلق توظيفا تبعيا.

يقول إبراهيم فؤاد أحمد علي: "ولا شك أن رواج صناعات الاستهلاك يؤدي إلى رواج صناعات السلع الإنتاجية المستخدمة في صناعات السلع الاستهلاكية، وبمعنى آخر يزيد الإنتاج والعمالة وهكذا يعمل مضاعف الاستثمار، ومن المعلوم أن مضاعف الاستثمار في المجتمعات النامية أكبر منه في المجتمعات المتقدمة وعلى ذلك فإن زيادة بسيطة في الاستثمار في المجتمعات النامية تؤدي إلى زيادة كبيرة في التوظيف الكلي تكفي لتشغيل العاملين في تلك المجتمعات وذلك بفضل كبر المضاعف فيها الأمر الذي يجعل علاج الكساد فيها يسيرا عنه في المجتمعات المتقدمة الفتية" (علي، ١٣٩٦ هـ).

إن أثر الأوقاف على التوظيف اثر واضح لأن الموظفين في مجالات الأوقاف ليسوا فئة واحدة فهناك الأطباء والمهندسون والمعلمون وفئات كثيرة لا تقتصر على العامل البسيط، ولأن الأوقاف في الحقيقة زيادة في الاستثمار.

ثالثا: أثر الأوقاف على التنمية الإقتصادية من خلال التعليم (كمثال تطبيقي):

إن من المجالات التي تركز عليها الأوقاف مجال التعليم وتشير معظم الدراسات أن الإستثمارات في ميادين العلم والتعليم والتدريب تعتبر من أكثر الإستثمارات ربحية وإنتاجية على الإطلاق.

ففي دراسة أجراها " تيودور شولتنر " أظهرت أن نفقات التعليم أدت إلى زيادة الإنتاج حيث يؤدي استثمار دولار في هذا المجال إلى زيادة أكثر من الزيادة في استثماره في السدود أو الآلات وهذا ما أيدته الدراسات السوفييتية (سابقا) أن كل روبل ينفق في البحث العلمي يعود على الدخل القومي بثلاثة أمثاله إلى خمسة أمثاله سنويا. كما يشير خبراء الإقتصاد التربوي إلى أن إنتاجية العامل الأمي ترتفع إذا زالت أميته. (عساف، د.ت، / ١٨٢).

حيث إن التعليم الابتدائي يزيد بصورة ملحوظة إنتاج المزارع بالنسبة للفرد الواحد، وقد أكدت دراسة شاملة قام بها لوكهيد ومساعدوه لدراسات متعلقة بالموضوع بأن مستوى التعليم مرتبط ايجابيا بالإنتاجية الزراعية، فلا غرابة أن معدل الإنتاج الوطني الإجمالي بالنسبة للشخص الواحد تكون أعلى كلما كان مستوى التعليم في القطر أعلى وهذا ما أيدته تقارير التنمية في العالم. (هاجن، ١٩٨٨م، /٢٩٧).

وبما أن الوقف يهتم اهتماما ملحوظا بمسألة التعليم فمما سبق ذكره يتبين أثر الوقف في تنمية

الدخل القومي، في الوقت الذي كانت المؤسسات الوقفية التعليمية قبل نشوء الدول الحديثة وبعد تمزق الكيان الإسلامي الكبير، تتحمل العبئ كاملا في تعليم الناس إنطلاقا من مبدأ العلم للجميع فازدهر العلم وتقدم.

إن الوقف الإسلامي هذه الأيام يستطيع القيام بجزء من إعباء التعليم التي تثقل كاهل الحكومات في الوقت الذي تنشط فيه حركة المجتمع الدولي في إشتراك المؤسسات التقليدية في العملية التعليمية ومن ذلك مؤسسات الوقف، وفي هذا الوقت تشتد الحاجة إلى إحياء دور الوقف الإسلامي في ميادين التعليم. (التويجري،١٤١٧ هـ، /٣٥،٣٦).

حيث كانت الأوقاف تنفق على التدريس لمختلف التخصصات كالفقه والحديث والتفسير في الجوامع، والأوقاف على منازل الطلبة، وعلى خزانات الكتب في المساجد والمكتبات ودور العلم، وخصصت الأوقاف لمكاتب تعليم الأيتام. (الدوري، ١٤١٨ هـ، /٨٩)

رابعا: أثر الوقف على رفع مستوى الرفاه العام:

إن الأوقاف تكون عادة ممن أوتي مالا أو يملك مالا سواء كان منقولا أو غير منقول، وفي الغالب يكون بعد إشباع الحاجات الأساسية للواقف، أي من الوحدات الحديثة الأخيرة وكما يقال في الإقتصاد تؤخذ من وحدات الدخل الأخيرة ذات المنفعة الأقل أهمية بالنسبة للواقف إذا طبقنا ما يعرف بقانون تناقص المنفعة الحدية(للسلعة أو الموارد أو المنفعة المحبوسة)، وقانون المنفعة الحدية يقول: عندما تزداد الكمية المستهلكة من سلعة ما فإن المنفعة الحدية التي تعود منها تميل إلى التناقص، وهذا ما ينطبق على إمتلاك الأموال والثروات والنقود،حيث أن الوحدات الأخيرة منها أقل منفعة من الوحدات الأولى.

وبهذا تستطيع أن تقول إن الوحدات الأخيرة من الثروة ذات النفع الحدي القليل مع وحدات حدية أولى بالنسبة للمستفيد من الوقف فهي ذات نفع عال حسب القانون المذكور،وبالتالي فإن المحصلة تكون بالزيادة ومن ثم زيادة المجموع العام للمنافع وبذلك يرتفع مستوى الرفاه العام ويؤدي إلى التوازن في المعيشة. يقول إبراهيم الطحاوي:"والتوازن في مستوى المعيشة معناه: أن يكون المال موجودا لدى أفراد المجتمع ومتداولا بينهم إلى درجة تتيح العيش في المستوى العام... مع الإحتفاظ بدرجات داخل هذا المستوى...". (الطحاوي، ١٣٩٤هـ،١/١٥١) والأوقاف تعمل على إيجاد التوازن في مستوى المعيشة.

خامسا: مساهمة الوقف في الائتمان المصرفي:

وقف النقود: نظرا للتطور المتسارع في الحياة الإقتصادية فقد رأى البعض امكانية وقف الأموال السائلة والأسهم والسندات لاستعمالها في شتى المجالات الموقوفة من أجلها والإنفاق من ريعها على تحقيق أهداف الوقف. وظهر هذا الإتجاه خاصة في العصر العثماني وقد أجازت ذلك طائفة من الفقهاء قبل الدولة العثمانية حيث أجازت الحبس في كل شيء وفي الثياب، والعين، والدراهم، والدنانير. (ابن حزم،د.ت، ١٧٥/٩)

وإذا كان وقف النقود جائزا لاستثمارها في مختلف الفعاليات الاقتصادية فهذا يؤثر بشكل واضح على التنمية الاقتصادية لأن النقود هي عصب التنمية الاقتصادية، ولكن ما حدث في العهد العثماني لا يجيزه الشرع لا من حيث المبدأ ولكن من حيث كيفية إستعمال النقود حيث كانت تقرض بفائدة ربوية تتراوح بين ١٠-١١ /١ (وهذا حرام) وبتحرير الوقف النقدي من الربا يتحول الوقف إلى مؤسسة مالية مصغرة تساهم في تنشيط الحياة الإقتصادسة إذ أنها تستطيع أن تقدم مبالغ من المال إلى التجار والحرفيين ليستثمروها في تجاراتهم وحرفهم حسب الشريعة الإسلامية عن طريق المرابحة أو غيرها من صور المشاركة...الخ وبذلك تساهم الأوقاف في دفع عملية التنمية الاقتصادية في القطاعات التي تتفيد من القروض التي تقدمها المؤسسات الوقفية.

وقد أشار محمد الأرناؤوط إلى أن أول وقف من هذا النوع في العهد العثماني كان في (أدونه) عام ١٤٣١م وقف مصلح الدين الذي خصص دخله على ثلاثة قراء للقرآن الكريم.

وأصبح هذا النوع الوقف يحتل مكانة بارزة في عام ١٥٣٣م في مدينة استنبول التركية التي كانت مركزا تجاريا هاما لعدة قرون وهذا النوع من الوقف يناسب القطاع التجاري بصورة عامة (الأرناؤوط،٢٠٠٠م،/١٤،١٥)وحتى يكون الربح المتأتي من هذا الوقف ربحا مشروعا يجب أن يلتزم بالأصول الشرعية وعدم اللجوء إلى الفائدة المضمونة مسبقا ويكون ذلك عن طريق المرابحة أو المضاربة أو المشاركة في فعاليات أقتصادية مدروسة.

سادسا: أثر الوقف على الحد من الوقف والتضخم:

لما اشتدت في الآونة الأخيرة أزمة الغداء والسكن وخصوصا في الدول النامية ومن ضمنها الدول

الإسلامية، راحت أعداد كبيرة من الناس تعاني من ذلك وتقع فريسة الجوع والحرمان والجهل والمرض وقلة المساكن رغم توافر الإمكانات المادية لدى الدول الغنية، أخذ كثير من العلماء والباحثين والاقتصاديين يتلمسون الخروج من الأزمة وهنا أخذت فكرة الوقف تداعب عقولهم لعلها تسهم ولو جزئيا في تخفيف حدة عقدة الأزمة وإنجاز بعض المشروعات التي تحتاجها الأمة. (الخطيب، ١٤١٧ هـ، /٤٠)

وقد عمل صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم على علاج هذه المشاكل من خلال وقف البساتين والحدائق والأراضي الزراعية، فعمر رضي الله عنه أوقف ثمغ، وأبو طلحة أوقف ببيرحاء، وعثمان أوقف بئر رومة كما سبقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بوقف سبعة بساتين لمخيريق اليهودي بعد أن قتل في أحد... والأمثلة كثيرة، وفي مجال الاسكان تصدق أبو بكر الصديق رضي الله عنه بداره على ولده، وتصدق الزبير بداره بمكة وداره بمصر، وتصدق سعد بداره بالمدينة وداره بمصر، وعمرو بن العاص بداره بمكة وحكيم بن حزام بداره بمكة المكرمة... الخ. (ابن قدامة، ١٤٠١ هـ، ٥٩٩/٥)

وبهذا يمكن القول: إن منافع الأوقاف لا تتأثر بزيادة الأسعار ومعدلات التضخم بل يستفيد الأفراد من الأوقاف مهما ارتفع سعرها، لأنه يستفيد من ثمرات الأوقاف مهما زاد سعرها في السوق وكذلك إيجارات السكن في حالة قلة السكن التي يعاني منها الكثيرون وبخاصة في المواسم كالحج وغيره حيث ترتفع أسعار إيجارات البيوت أوقف السلف الصالح دورهم لحجاج بيت الله الحرام بدون مقابل، بحيث لا يتأثر المستفيدون من البيوت من زيادة الإيجارات لأنهم يستفيدون من المنفعة بغض النظر عن سعرها.